المبحث الأول

العلاقة بين القوى المحلية قبيل الحملة

المبحث الأول

العلاقة بين القوى المحلية قبيل الحملة

أكدت الدولة العثمانية سيادتها على إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية بعد اتفاق (زبيد) الذي عقد في ٣ رمضان ١٢٥٨ هـ[١] بين الشريف الحسين ابن علي بن حيدر والمبعوث العثماني أشرف بك، والذي بموجبه صدر المرسوم السلطاني في شهر صفر ١٢٥٩هـ[٢]، حيث أصبح الشريف تابعًا للدولة العثمانية رسميًا.

إلا أن المتتبع لطبيعة العلاقات بين الطرفين يجد أنها لم تأخذ بعدًا جديدًا بعد صدور الفرمان السلطاني، فالدولة العثمانية لم تهتم بالمنطقة فعليًا، من حيث التأكيد على سلطاتها ومراقبة شؤونها، والشريف لم يلتزم بتلك الشروط التي تضمنها المرسوم السلطاني، من حيث دعم مصروفات الحرمين الشريفين، أو دفع الضريبة السنوية للخزانة المركزية، أو حتى الاتصال بالإدارة العثمانية في الحجاز لإبلاغها بتطورات الأوضاع في المنطقة أو استشارتها في أي أمر.

كل هذه العوامل ساعدت على إيجاد حالة من عدم الثقة والفتور في العلاقات، وأدى إلى قيام الإدارة العثمانية في الحجاز بجهود متواصلة في سبيل إقناع الباب العالي بضرورة عزل الشريف الحسين، أو على الأقل تأديبه

---

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٧٩٧، وتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٨هـ، تقرير عن مقابلة أشرف بك والشريف الحسين بن علي بن حيدر، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) خط همايون رقم (١١) صفحة ٣٠٥، وتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٩هـ، فرمان بتعيين الشريف الحسين بن علي بن حيدر أميرًا على (أبو عريش) وحاكمًا للسواحل اليمنية، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

وإجباره على الوفاء بالتزاماته السابقة، ومن ثم ومع اقتراب موعد التجديد للشريف الحسين بعد مرور ثلاث سنوات على صدور المرسوم السابق شرعت السلطات العثمانية في مرحلة من التصعيد بشأن موضوع الشريف الحسين، وبدأت التفكير في الإجراءات التي ستتخذ ضده، وهل من المصلحة عزله، أم تأديبه أم إبقاؤه مع التغاضي عن الشروط السابقة.

كان الاتجاه المبدئي لدى الباب العالي هو عزل الشريف وتعيين والٍ عثماني مكانه، واتخذت الإجراءات اللازمة لتسيير حملة عسكرية إلى المنطقة يتم إعدادها عن طريق الحجاز، وبمساعدة رئيسة من والي مصر محمد علي باشا إلا أن التقارير المتناقضة، والسياسات المختلفة، والمصالح المتقاطعة بين والي مصر من ناحية وأمير مكة المكرمة الشريف محمد بن عون من ناحية أخرى أدى إلى تأجيل اتخاذ أي إجراء عسكري في تلك المرحلة، ومحاولة حل المشكلة سلمياً[١].

وبعد مداولات في مجلس الوكلاء، وعبر استشارات ومحاورات توصل الباب العالي إلى قراره القاضي بثبيت الشريف الحسين في منصبه والتغاضي عن تجاوزاته، والاكتفاء بإعلان الشريف الحسين التبعية، والدعاء للسلطان على منابر المنطقة، وصدر بذلك المرسوم السلطاني رقم (١٢) في ربيع الأول ١٢٦٣هـ[٢].

وبذلك تمّ إيقاف معظم القرارات العسكرية التي سبق اتخاذها، واكتفى الباب العالي بإرسال بعض القوات لسَدِّ النقص في القوات العثمانية المرابطة في الحجاز، وفي أواسط شهر صفر ١٢٦٤هـ صدر مرسوم سلطاني آخر يؤكد

(١) هناك مزيد من التفصيل في كتابنا: السياسة العثمانية تجاه إمارة «أبو عريش» والسواحل اليمنية، نشر مكتبة العبيكان.

(٢) نامه همايون رقم (١٢) ص (٢٠- ٢١)، وتاريخ أوائل شهر ربيع الأول ١٢٦٣هـ، إرشيف رئاسة الوزراء، استانبول.

ما ورد في المرسوم السلطاني الصادر عام ١٢٦٣هـ، ويتضمن منح الشريف رتبة أمير أمراء[١]، وأبلغ الباب العالي والي مصر وحكومة الحجاز بما تم اتخاذه بشأن الشريف في حينه[٢].

كانت الأوضاع الداخلية في السواحل اليمنية قلقة ومضطربة، حيث دخل الشريف في سلسلة من الصراعات المحلية أدت إلى تدهور المنطقة اقتصاديًا وسياسيًا، ففي أواخر عام ١٢٦٠هـ وصل إليه السيد محمد بن يحيى بن المنصور علي[٣] وطلب منه المساعدة والدعم للوصول إلى حكم اليمن.

وافقت طموحات محمد بن يحيى أحلام الشريف في السيطرة على اليمن الأعلى، خاصة وأن الشريف في تلك الآونة قد أمِنَ على إمارته من الجهة الشمالية بعد اعترافه بالتبعية العثمانية، وصدور المرسوم السلطاني بتعيينه حاكمًا على المنطقة، إضافة إلى استقرار الأوضاع مع الأمير عائض بن مرعي - أمير عسير - الذي أصبح بدوره تابعًا اسميًا للدولة العثمانية بموجب المرسوم السلطاني الذي صدر في غرة صفر ١٢٥٩هـ[٤].

وعلى الرغم من اعتراض الأسرة الحاكمة في إمارة (أبو عريش) على خطط الشريف الحسين للاستيلاء على اليمن الأعلى، وخاصة الشريف

(١) نامه همايون رقم (١٢) ص (٢٠- ٢١)، وتاريخ أوائل شهر ربيع الأول ١٢٦٣هـ، إرشيف رئاسة الوزراء، استانبول.

(٢) انظر تفاصيل العلاقات وتطور الأحداث في هذه القضية في كتابنا المشار إليه في الصفحة السابقة.

(٣) كان محمد بن يحيى قد هرب مع والده الذي خرج غاضبًا من صنعاء عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م خلال حكم المهدي عبد الله - ابن عمه - حيث استقر في تهامة، وبعد وفاة والده حاول أن يتعاون مع الإدارة المصرية هناك لكي تدعمه للوصول إلى الحكم في صنعاء، ولم يتم له مراده نظرًا لانسحاب القوات المصرية المفاجئ، ومن ثم سافر إلى القاهرة عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م، وبقي فيها نحو عامين، ولكنه لم يظفر بما يؤمله، فقد أصبح محمد علي في وضع سياسي مختلف، وأخيرًا قرر العودة إلى تهامة، حيث كان الشريف قد أصبح سيد المنطقة بلا منازع.

انظر: العمري، مائة عام من تاريخ اليمن، ٣٠٨.

(٤) نامه همايون رقم (١١) صفحة ٣٠٨، في ١ صفر ١٢٥٩هـ، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

الحسن بن محمد بن علي[١]؛ نجد الشريف يمضي قدماً في الوصول إلى هدفه، حيث خرج على رأس قواته البالغ عددها خمسة عشر ألفًا من (زبيد) مبتدئاً طريقه نحو صنعاء في مستهل شهر ذي الحجة عام ١٢٦٠هـ[٢].

وتشير المصادر إلى أن هناك اتفاقاً قد تم إبرامه بين الشريف ومحمد بن يحيى يتضمن شروط المساعدة، إلا أننا لم نعثر على بنود هذا الاتفاق الذي يمكن من خلاله استقراء التطورات خاصة عند بدء الخلاف بين الحليفين[٣].

تَمَكَّن الشريف وحليفه في مطلع عام ١٢٦١هـ من السيطرة على اليمن الأسفل وقاعدته مدينة (تعز)، ومكث الشريف هناك ثلاثة أشهر، حتى أكمل سيطرته على جميع اليمن الأسفل، وأخرج من كان هناك من القبائل البكيلية، وعيَّن العمال، ونظَّم شؤون تلك المناطق، وبعد أن اطمأن على مسيرة الجيوش بقيادة محمد بن يحيى باتجاه صنعاء أسند القيادة العامة في اليمن الأسفل إليه وعاد إلى (زبيد)، حيث وصلته البشائر بدخول القوات صنعاء في أواخر جمادى الآخرة من العام نفسه[٤].

---

(١) عاكش، الديباج الخسرواني، ٣٨٩.

(٢) عاكش، المرجع السابق، ٣٨٥. - Play Fair, 150.

(٣) يشير إلى ذلك عاكش عندما ذكر معارضة الأشراف لسياسة الشريف في الاستيلاء على اليمن بقوله: لكن لم ير الشريف ذلك سديدًا لما قد التزم به للرجل المذكور، ولما قد اتفق منهم من القواعد الأكيدة، والعهود السديدة التي لا ينقضها إلا كل ظلوم كفور.
انظر: الديباج الخسرواني ٣٨٩؛ ويقول العقيلي: (اتفق الأمير مع ضيفه على شروط المساعدة) ولكن لم يتطرق إلى شيء منها (العقيلي، المخلاف السليماني، ٥١٣/١) ؛ بينما يشير إلى ذلك المؤرخ اليمني د. حسين العمري بقوله: ووجد نفسه - أي الشريف - بعد عامين يستضيف مغامرًا يساومه سلفًا على اقتسام البلاد إن هو ساعده في الوصول إلى حكم صنعاء (مائة عام من تاريخ اليمن، ٣١٠).

(٤) انظر تفاصيل سير المواجهات بين محمد بن يحيى والمهدي علي في: العمري، المرجع السابق، ٣١٢؛ عاكش، المرجع السابق، ٣٩٠.

كانت ردود الفعل مشوبة بالحذر والترقب في حكومة الحجاز العثمانية، نظرًا لمعرفتها بصعوبة السيطرة على صنعاء، ورأت أن تدخل الشريف في شؤون اليمن مدعاة للقلق، لكي لا يؤدي إلى قيام صنعاء بالتحالف مع الإنجليز، وهذا بدوره يعني الاحتلال البريطاني للموانى اليمنية، وحينما انتصر الشريف في مشروعه، ودخل حليفه صنعاء، اعتقدت أن الشريف قد تمكن من بسط نفوذه على مناطق تعتبر ذات أهمية اقتصادية هائلة، خاصة منطقة (تعز) المشهورة بغزارة إنتاجها من البن اليمني الذائع الصيت، ومن هنا بدأت تلح على الشريف في ضرورة دفع المستحقات المتأخرة لديه من السنوات الماضية كمصروفات للحرمين الشريفين، أو للخزينة العثمانية[١]، ومن ناحية ثانية فإن أمير عسير - عائض بن مرعي - قد نظر إلى نجاح الشريف في مشروعه التوسعي نظرة فيها شيء من الانبهار والغضب في نفس الوقت، حيث إن الشريف لم يطلب منه المساعدة، بل حتى لم يستشره في قرار غزو صنعاء، ومن ثمَّ توالت الرسل والوفود من عائض بن مرعي تطلب تسديد المبالغ المستحقة لدى الشريف بموجب المعاهدات السابقة، والشريف يعتذر للجميع بأن حروبه في سبيل السيطرة على صنعاء قد أنهكت قدراته المالية ويطلب التأجيل[٢].

في هذه الفترة وجد الشريف نفسه في مجابهة جديدة مع شيخ (القحرية) علي حميدة الذي أعلن تمرده ضد الشريف بإيعاز من بعض قبائل يام الغاضبة بسبب عدم تسديد الشريف مستحقاتهم المالية، وقد واجه الشريف الموقف بقواته، ولكنه هُزم في معركة (باجل) في الرابع عشر من شهر ذي الحجة ١٢٦١ هـ[٣].

---

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٠٠، وتاريخ ٢٣ رجب ١٢٦٢هـ من شريف محمد رائف والي جدة والشريف محمد بن عون إلى الصدر الأعظم، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) عاكش، المرجع السابق، ٤٠٦.

(٣) عاكش، المرجع السابق، ٤٠٢.

لقد أدت هزيمة الشريف أمام علي حميدة إلى أفول نجمه بين القبائل التي كانت تنظر إليه بعين الخوف والإجلال، ويشير إلى ذلك صاحب (الحوليات) بقوله: «وبعد هذه الوقعة قلبت البلاد للشريف ظهر المِجَنِّ... وتوجه الحسين إلى بندر الحديدة، وانغلق عن الناس، والبلاد على وهن، وقد عصاه الناس في السر والعلن»[١].

لم يتقبل الشريف تلك الهزيمة أمام قوات علي حميدة، والتي قد تدفع بقية الخصوم للتحرك ضده، ولذا فقد قضى الشهور الأولى من عام ١٢٦٢هـ في مراسلة قبائل يام، وتجميع الجنود المرتزقة، وفي ١٢ رجب خرج من الحديدة إلى (الزيدية) في انتظار قيادات قبائل يام من المكارمة وغيرهم، وبقي حوالي ثلاثة أشهر ينظم شؤون حملته، وفي شهر ذي القعدة حاصر (باجل) - قلعة علي حميدة - ولكن لم يتمكن من اقتحامها، حيث تدخلت قيادات قبائل يام ومالت إلى الصلح، فقبل الشريف ذلك في مطلع عام ١٢٦٣هـ[٢].

لم تكن السلطات العثمانية راضية عما يدور في المنطقة من صراعات، وزاد من تخوفها ما ظهر لها من ضعف الشريف بعد هزيمته أمام علي حميدة، إضافة إلى ما كان يصل إليها من شكاوي التجار والسكان بسبب إجحاف الشريف في مطالباته المالية للمساعدة في حملاته العسكرية، ولذا فقد كان هناك تفكير جاد لدى الباب العالي لعزل الشريف الحسين وتعيين والٍ عثماني يتولى الإشراف على شؤون السواحل اليمنية، إلا أن هذا القرار قد تم تأجيله في حينه نظرًا للتطورات الجديدة على الساحة، حيث دخل الشريف في صراع جديد مع حليفه السابق محمد بن يحيى إمام صنعاء[٣].

---

(١) حوليات يمانية، ١٣٧.

(٢) عاكش، المرجع السابق، ٤٠٥ ؛ حوليات يمانية، ١٤١.

(٣) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٠، وتاريخ ٢٠ شوال ١٢٦٢ هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

لم نجد في ما بين أيدينا من الوثائق والمصادر ما يشير إلى طبيعة العلاقة التي كانت تحكم الأوضاع بين الشريف والإمام، حتى في أوج الأزمة التي مر بها الشريف نتيجة الصراع مع علي حميدة، ولم نعثر على موقف إيجابي من الإمام لمساعدة الشريف، بل هناك إشارة سلبية وحيدة أوردها (playfair)، وهي أن الإمام الذي تزامنت حملته على المنطقة الوسطى في اليمن مع حملة الشريف على (باجل) في أواخر عام ١٢٦٢هـ عرض على شيخ (باجل) علي حميدة التعاون ضد الشريف في سبيل حكم تهامة، ولكن ذلك العرض لم ينجح نظرًا لوصوله متأخرًا بعد أن تم الاتفاق بين علي حميدة والشريف على الصلح.

بدون شك فإن إمام صنعاء كان يتطلع إلى استعادة السواحل اليمنية التي يعتبرها جزءًا لايتجزأ من مملكته، وهي تمثل موردًا اقتصاديًا هامًا لمن يسيطر عليها، ويشير صاحب (الحوليات) إلى أن الإمام قد كتب إلى الشريف بذلك دون جدوى « ... وأمر بالتجهيز للخروج على الشريف لَمَّا طال اغتصابه لتهامة، واحتكر ما تحصل من البنادر لبيت المال، حيث الولاية إلى الأئمة في أموال الله، والشريف صار يصرفها في البغاة ويحتكرها لمن بعده، كأنها من مخلفات آبائه، وقد عرَّفه الإمام، ولم يرجع منه ما يوافق الصواب»[١]، ويشير عاكش - مؤرخ الشريف - إلى أنه في عام ١٢٦٣هـ «بدت من صاحب صنعاء أمور شوشت ما سلف من الشريف من الجميل المبتدأ .. وربما أفاض إلى عائض بالرسائل ما أفاض.. فتضافرت وجوه الخلاف وقامت أسباب عدم الائتلاف، والشريف عذره قائم من عدم محصولات البلاد الذي معه تسليم المطلوب يتعذر»[٢].

---

(١) حوليات يمانية، ١٤٩ . - Play Fair, 152 . -

(٢) الديباج الخسرواني، ٤٠٦.

وإشارة عاكش هنا إلى اعتذار الشريف بعدم القدرة على تسليم المطلوب غير واضح، هل المقصود الإمام أم عائض بن مرعي، أم كلاهما ؟، فبالنسبة لعائض - أمير عسير - فذلك معروف حسب الاتفاقات المعقودة بين الطرفين، أما بالنسبة للإمام، فهل كان ضمن اتفاق الطرفين - الذي سبق أن أشرنا إليه - بتنازل الإمام عن السواحل اليمنية في مقابل مساعدته للوصول إلى الحكم بنداً يجعل له جزءًا من دخلها، ذلك ما لم يمكن إثباته، لكننا نجد تحليلاً يكاد ينفرد به الأستاذ العقيلي عن أسباب الخلاف، وهو أن مكان النزاع الأساسي بين الشريف والإمام كان مقاطعة (تعز) التي تمثل القسم الجنوبي من اليمن، حيث كان الشريف يعتبرها ضمن إمارته؛ لأنه الذي فتحها واستولى عليها بنفسه، وأسند الإشراف عليها إلى الإمام، في الوقت نفسه فإن الإمام كان يعتبرها جزءًا مهمًا من مملكته، وأن الظروف هي التي أجبرته على التغاضي عن ذلك في البداية، وعلى الشريف أن يسحب جنوده من تلك المنطقة، ولكن الشريف رفض ذلك، واستولى على تعز، وجعل عليها عاملاً من قبله، وترك فيها حامية كافية للدفاع عنها[١].

وهناك ما يشير إلى ذلك في رسالة إمام اليمن إلى الشريف محمد بن عون التي يشرح فيها أسباب الخلاف بقوله بعدما تحدث عن الشكايات التي تصله من أهالي تهامة ضد الشريف: «فأخذنا في مراجعته عن هذه الأمور إلى تحسين صلاح الجمهور؛ ونزجره أمرًا لمعروف ونهيًا عن منكر، فتعزز وتكبر، وساءت ظنونه وتنمر، وصار يسعى في جمع البغاة، وطمّعهم في السعي

(١) العقيلي، المخلاف السليماني، ٥١٥/١.

بالفساد بجهات اليمن الأعلى... وأعجب من هذا تمكن غواه واتباع هواه، أظهر ما كان مبهمًا ومضمرًا، وتعدى على أطراف البلاد وقبض جانبًا من اليمن»[١].

على أي حال فإن إمام صنعاء قد قرر الدخول في المواجهة مع الشريف تحت ضغط الضائقة المالية التي يمر بها، نظرًا لقيامه بالعديد من الحملات العسكرية المكلفة، وهو قبل ذلك وبعده طموح ميكافيلي النظرة، فبدل أن تجد القبائل فيه شغلها فتحاربه رأى أن يشغلها عن نفسه باستعادة تهامة، فيحقق طموحه، ويفتح متنفسًا للقبائل هناك، ويستعيد موردًا يوفر لحكومته دفع التزاماتها للجند والموظفين وغير ذلك[٢].

أصبح الشريف بين قوتين كل واحدة منهما تتطلع إلى مصالحها في بلاده، فالأمير عائض بن مرعي الحانق على الشريف بسبب تصرفاته، وعدم وفائه بالتزاماته يتربص في الشمال، والإمام المطالب بالسيطرة على السواحل اليمنية في الشرق، وكلاهما يتحفز للوثوب، ولذلك وجد الشريف أن من الممكن الوصول إلى اتفاق مع الأمير عائض الذي لاتتعدى طموحاته ومطالباته الناحية المالية، بعكس الإمام الذي يتطلع إلى اقتلاع سلطة الشريف نهائيًا من المنطقة، ومن ثمَّ قام بإرسال ابن أخيه الشريف الحسن بن محمد بن علي إلى الأمير عائض ليشرح له الموقف، ويبين له الظروف التي يمر بها الشريف، خاصة وأن هناك تخوفًا من وجود تنسيق بين الإمام والأمير بناء على تسرب أخبار تبادل الرسائل بين الطرفين، ومن ثَمَّ ذهب المبعوث إلى عائض، وبعد محاولات طويلة نجح في عقد صلح جديد، كان من أهم بنوده أن يقوم الأمير عائض بمساعدة

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨١٦، وتاريخ ١٢ صفر ١٢٦٤ هـ، من إمام اليمن إلى الشريف محمد بن عون، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) العمري، المرجع السابق، ٣٢١.

الشريف عند ظهور أي اعتداء خارجي على إمارته[١]، وهو بذلك يحقق هدفًا استراتيجيًا لإمارة عسير بالظهور بمظهر الحامي والمدافع عن المخلاف السليماني ضد الأطماع الخارجية.

وفي شهر ذي الحجة عام ١٢٦٣هـ، وبتشجيع من علي حميدة شيخ قبائل (القحرية) القوية الذي كان يكاتب الإمام المتوكل ويعده تمام ولاية التهائم، وأنه سينفق معه الأموال، ويعضده بالرجال[٢]، قام الإمام بدعوة قبائله من (بكيل) و (سنحان) و (خولان) وتوجه في مطلع المحرم عام ١٢٦٤هـ إلى تهامة، حيث استقبله علي حميدة، واستقر الإمام بجنوده في (باجل) ، وهرع الشريف من الحديدة على رأس قوة صغيرة لا تتجاوز (١٥٠٠) راجل وحوالي (١٠٠) خيّال والتقى الطرفان في (القطيع)[٣].

وفي يوم السبت الحادي عشر من شهر محرم ١٢٦٤هـ وقعت المعركة بين الجيشين، حيث هزم الشريف وجُرح بعد أن تراجعت بعض قواته المتواطئة مع الإمام، وقُتل إخوة الشريف يحيى بن علي والشريف علي بن هزاع، وانسحب الشريف إلى قلعة (القطيع) وتحصن فيها، حيث حاصره المتوكل حتى نهاية شهر صفر، ثم استسلم متنازلاً عن الموانى اليمنية عدا الحديدة وماوالاها شمالاً مقابل إطلاق سراحه[٤].

كُتبت وثيقة الصلح بين الطرفين، ووجه الشريف أوامره إلى ابني أخيه الحسن بن محمد، وحيدر بن محمد - عامِلَيْه على (زبيد) و (المخا)- وكذلك

(١) عاكش، المرجع السابق، ٤٠٨ ؛ العقيلي، المرجع السابق ٥١٦/٢.

(٢) العمري، المرجع السابق، ٣٢١؛ عاكش، المرجع السابق ٤١١.

(٣) عاكش، المرجع السابق، ٤١٣ ؛ Play Fair, 152. -

(٤) قدم لنا عاكش تفصيلاً دقيقًا للمعركة إضافة لتطور الأوضاع أثناء الحصار (الديباج الخسرواني ٤١٣- ٤١٦)، وكذلك صاحب حوليات يمانية (١٥٠- ١٥٤).

ابنه محمد - عامله في (الحديدة) - وذلك بضرورة تنفيذ الصلح حتى يتم إطلاق سراحه، وخشي هؤلاء الأشراف من غدر الإمام فطلبوا من المتوكل أن يتم إطلاق سراح الشريف أولاً، وعندما يصل إليهم في مدينة(الزهرة) سالمًا فسوف يقومون بتسليم البلاد إليه حسب بنود الاتفاق؛ بينما كان الإمام يريد تسليم البلاد قبل إطلاق سراح الشريف، وكنتيجة لذلك دبّ الشك بين الطرفين في نوايا الآخر، ومن ثَمَّ تقدم الإمام باتجاه (زبيد) ومعه أسيره بعدما أسند (الزيدية) ونواحيها إلى علي حميدة[١].

وأما الأشراف فقد قام الحسن بن محمد بالسيطرة على (الحديدة) وتحصينها، وانتقل محمد بن الحسين إلى (الزهرة) ، وعاد حيدر بن علي إلى (أبو عريش) ، وأُرسل علي بن محمد في مهمة إقناع الأمير عائض بن مرعي لتنفيذ بنود الاتفاق، والمساعدة في محاولات إنقاذ الشريف[٢].

بقي الإمام في (زبيد) إلى آخر شهر ربيع الأول، ثم توجه إلى (المخا) تاركًا وراءه أسيره في قبضة قبائل (ذو حسين) في مكان يسمى (البيشية) ، حيث تمكن من دخول (المخا)، وأمّن التجار والقناصل، وأكد لهم رغبته في استقرار الأوضاع واستمرار التجارة، وأقام في (المخا) حتى سلخ ربيع الآخر، وأصبح بذلك يسيطر على تهامة من، (الزيدية) شمالاً، إلى (المخا) جنوبًا، ولم يبق إلا (الحديدة)، وما والاها شمالاً إلى (أبو عريش)[٣].

لم تنجح سفارة الشريف علي بن محمد لدى الأمير عائض بن مرعي الذي رأى نفسه في حلٍّ من الوفاء بتعهداته للشريف نظرًا لمواقف الشريف السابقة،

(١) عاكش، المرجع السابق، ٤٣٧. حوليات يمانية، ١٥٧.

(٢) العقيلي، المرجع السابق ٥١٧/١، ٥١٨.

(٣) العقيلي، المرجع السابق، ٣٢٥ ؛ حوليات يمانية، ١٥٦.

ومن ثمّ اتجه إلى (نجران) طالبًا العون من قبائل (يام) التي وافقت على النجدة فورًا، وبادرت بالنزول إلى تهامة متشوقة للقتال والغنائم، واتحدت مع قوات الأشراف المتمركزة في (الحديدة)، وسار الجميع بقيادة الشريف الحسن ابن محمد وأخيه الشريف علي، ثم انضم إليهم الشريف محمد بن الحسين بقواته من (الزهراء)، ووصلوا إلى (زبيد) في الخامس والعشرين من ربيع الآخر، حيث بدأت المفاوضات بشأن إطلاق سراح الشريف الحسين[١].

وفي مطلع جمادى الأولى زحفت قوات الشريف على (زبيد) واستباحتها، ونجحت المفاوضات في إطلاق سراح الشريف مقابل دفع فدية قدرها ثلاثون ألف فرنك[٢]، وخرج الشريف من أسره في يوم الثلاثاء الثامن من جمادى الأولى، حيث تحول مسار الأحداث باتجاه جديد.

حينما سقطت (زبيد) في أيدي قوات الشريف امتدت سيطرتهم إلى المناطق المجاورة، وعاد الإمام من (المخا) محاولاً استعادة (زبيد) ولكنه حُوصر في (حيس) ، فأرسل في طلب النجدة من ابنه غالب الذي كان في (تعز) ، فأقبل بقواته من قبائل (ذو محمد) بقيادة زعيمها أحمد صالح ثوابة، وعانى المتوكل الأمَرَّين من شدة الحصار وانعدام المال، وزاد وضعه سوءًا بوصول قبائل (ذو محمد) التي لاتقل غدرًا عن قبائل (ذو حسين) التي اطلقت سراح الشريف، وأصبح الوضع يسير لصالح الشريف الذي أغدق على القبائل الأموال، ورجحت الموازين لصالحه، وتجمعت القبائل حوله، وسادت المنطقة حالة من

(١) عاكش، المرجع السابق ٤٢٤- ٤٢٨.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٢٤، وتاريخ ١٥ شعبان ١٢٦٤ هـ، من الشريف محمد بن عون وشريف محمد رائف والفريق سامي محمود قائد القوات الحجازية إلى الصدر الأعظم، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول. ويشير . (Play Fair, 152) إلى أن مقدار الفدية ٢٠,٠٠٠ دولار.

الرهج والفوضى العامة، وبيع وشراء الذمم والمواقف، إلى درجة أن زعيم قبائل (ذو محمد) - ثوابة - بدأ التفكير في الاستفادة من الموقف لكي ينال مثل ما ناله الآخرون لو تمكن من تسليم المتوكل إلى الشريف، خاصة وأن المتوكل قد تعامل مع قبائله بعنف أثناء حملاته على اليمن الأسفل، وأدرك المتوكل ما يدور حوله من مؤمرات، فاتفق مع ثوابة على صفقة كبرى تتمثل في إقطاعه منطقة (بريم) الخصبة مقابل مساعدته في الخروج من المأزق، حيث توجه المتوكل بمن معه باتجاه (بريم) ، وهناك وبعد طول معاناة من قبائل (ذو محمد) استدعى القبائل الموالية والمجاورة لبريم (كالرياشية)و (صباح)و (الأعماس) و (عنس) و (خبان) ، واستعان بهم ضد قبائل (ذو محمد) ، ثم قبض على زعيمهم - ثوابة - وسجنه في (ذمار) ، ثم توجه إلى صنعاء بعدما نفض يده من تهامة وما فيها من أهوال[١].

أما الشريف فقد وجه قواته للسيطرة على المواقع المهمة التي يسيطر عليها رجال الإمام، حيث تتابع خروج عمال المتوكل وحامياته من قلاع (زبيد)و (بيت الفقيه)وغيرها، أمَّا (المخا) فقد توجه إليها الشريف الحسين والشريف الحسن في قوة من (يام) تبلغ حوالي ألفي مقاتل، حيث حاصرا قوات الإمام البالغة حوالي ستمائة رجل حتى نهاية شعبان عندما استسلمت تلك الحامية مقابل أن يدفع لهم الشريف ما كان سيدفعه لهم الإمام، ودخل الشريف (المخا) بعد أن هرب المملوك فتح محمد - العامل من طرف المتوكل - عن طريق البحر، حيث عاد إلى صنعاء عن طريق (لحج)[٢].

---

(١) انظر التفاصيل في: حوليات يمانية، ١٥٩ - ١٦٢.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٢٤، وتاريخ ١٥ شعبان ١٢٦٤هـ، وثيقة سابقة، وانظر أيضًا: حوليات يمانية، ١٦٣؛ عاكش، المرجع السابق، ٤٥٣.

عادت تهامة إلى سيطرة الشريف الذي استقر في (مخا) لترتيب الأحوال بعدما عاثت قبائل (يام) في الأرض الفساد، وترك أمر معالجة إخراجهم من تهامة وعودتهم إلى بلادهم للشريف الحسن بن محمد في (الحديدة) ، وقرر البقاء في (مخا) حتى خروج قبائل (يام) تمامًا من حدود بلاده بعد استيفاء حقوقهم من الحسن بن محمد، الذي أجحف في طلب الأموال من السكان والرعايا والتجار لتسليم (يام) مطالبهم[١].

وأثناء قيام قوات الشريف الحسن بن محمد بمحاصرة (زبيد) لإنقاذ الشريف، جمع عائض بن مرعي قواته في حركة انتهازية - عقب عودة الشريف علي بن محمد خائبًا من مساعدته في إنقاذ الشريف - واتجه إلى تهامة من أجل السيطرة عليها مستغلاً خلوها من القوات، وتقدم بقواته في الرابع من جمادى الأولى ١٢٦٤هـ باتجاه (صبيا) التي كان فيها بعض المناوئين للأشراف هناك، منهم الشريف حمود بن علي - شقيق الشريف الحسين - الذي سعى في إخراج حامية (صبيا)، واستبدالهم ببعض رجاله لتسهيل مهمة عائض بن مرعي في دخولها، وعند وصول الأمير العسيري إلى (مسلية) التقى به عامل (أبو عريش) الشريف حيدر بن محمد، وتفاوض معه في سبيل إقناعه بالعودة، ولكنه أصر على الاستمرار نحو مقصده، وأثناء المفاوضات بلغهم خبر خروج الشريف من الأسر، مما جعل عائض بن مرعي يعيد النظر في خططه ويقبل الصلح مع الشريف حيدر، ويعتذر بأنه لم يكن يعلم أن الشريف مازال على قيد الحياة، وكان من أهم بنود الصلح تسليم مخلاف (صبيا) إليه مقابل

(١) عاكش، المرجع السابق، ٤٥٦.

جميع حقوقه لدى الشريف، وقام بتعيين الشريف الحسن بن أحمد بن حمود عاملاً فيها وعاد أدراجه[١].

هكذا كانت التطورات السياسية في المنطقة خلال فترة الصراع بين مختلف القوى المحلية فيها، والتي دفعت بالمنطقة إلى أوضاع مأساوية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى إضعاف سلطة الشريف وكراهية حكمه، ومن ثمَّ كانت هناك تطورات سياسية أخرى تتعلق بالموقف العثماني تجاه تردي الأوضاع في هذه المنطقة الحساسة من الجزيرة العربية، وهذا ما سنناقشه في المبحث التالي.

* * *

(١) عاكش، المرجع السابق، ٤٣٨، ، ٤٤٠